

شرح فقه البيوع

الدرس الثالث عشر



أن الشركة تقوم على أخذ الربح إذا تحقق، فإذا قلنا بأن لك أجرةً ونسبةً، فربما يكون في الحقيقة ما هنالك أصلًا ربحٌ، فإذا أخذ الأجرة يكون عندئذٍ ضمن هذا المقدار وهو في حقيقة الأمر يعمل بعقد الإجارة وعقد الشركة. نفترض أنهم يربحوا إلا مقدار هذا الأجر، فعندئذٍ يستأثر بالربح كله، مع أن هناك صيغة مشاركةٍ قامت بين المالك وبين هذا العامل، فبالتالي يربح ما لم يضمن فصار هذا التداخل مؤثرًا على ما يمكن أن تستمتع أو تتمتع أو تتصف به الشركة كما هو عند الفقهاء من كونها إنما تكون على ربحٍ شائعٍ لا معينٍ.

فيه إشكالٌ شرعيٌّ
وممنوعة من حيث
الأصل لأمرين

إذا قالوا هي إجارةٌ، وليست شركةً، قلنا وهذا أدهى وأمر، لأن الإجارة تكون في أجرةٍ معينةٍ، لكن هذا في الحقيقة يأخذ هذه الأجرة المعينة التي هي الراتب أو المكافأة، ثم يأخذ زائدًا عليها نسبةً أو حصةً شائعةً، فعندئذٍ يكون هذا الشيوخ الموجود في هذه النسبة، مؤثرًا على التعيين الذي تقوم عليه الإجارة أساسًا، لأن الإجارة فيها نوعٌ من الغرر، حكم أنها على منفعةٍ، ولذلك الفقهاء لم يتعاملوا معها كالشركة، وقالوا لابد أن تكون الأجرة فيها محددةً مرقومةً كما ذكرنا قبل قليلٍ.

الجمع بين النسبة وهي
الحصة الشائعة، وبين
الأجر وهو الراتب أو المكافأة
الثابتة في عقدٍ من العقود

فشخصٌ يحفز آخر يقول لك راتبٌ، وإذا بلغت الأرباح كذا فلك أيضًا نسبةً لكن يمكن في أي فترةٍ من العقد أن يفسخوا عقد الجعالة

ما إذا كانت النسبة
جعالةً، يعني غير
لازمةٍ

فيكون مثلًا عمله في هذه الشركة قائمًا على أجرةٍ، ولكن يكون له نسبةٌ في العقود التي يتسبب في إبرامها مع الشركة، فيما لو كان يعمل بعملٍ إداريٍّ معينٍ بالشركة، ثم أضيف إليه عملٌ آخر وهو التسويق، ثم جاءت عقودٌ من وراء ذلك، فقلنا لك خمسةً بالمائة من هذه العقود، أو عشرةً بالمائة غير الراتب كما لو كان أيضًا محاميًا فالمحامون أكثرهم يجمع بين الأجرة فيأخذ مقدم أتعابٍ على الجلسة الأولى، مع هذا العمل، وعلى الجلسة الأولى مع القاضي، وعلى الكتابة لهذه اللائحة، صحيفة الدعوى، هذا يقدر عليه مبلغٌ معينٌ، ثم على القضية تكون النسبة ففصلنا بين المحليين

أن تكون النسبة على
محلٍ، والأجرة على
محلٍ آخر

لكن يمكن أن يُقال إنها
تصح في أحوال:

فيها خلافٌ بين الفقهاء المعاصرين، فذهب بعضهم إلى المنع من هذه الشركة، وأكثرهم على الجواز، وسبب هذا الخلاف ما يسمى بالمسؤولية المحدودة وقد قرر مجمع الفقه الإسلامي جوازها وإن لم يكن متوافقاً مع ما قرره الفقهاء المتقدمون في الجملة.

المراد أن الشركة لا تضمن ما عليها إلا بقدر رأس مالها فقط، فإذا كان رأس مالها مثلاً مليون ريال، والتزمت أمام الغير ببيع آجل بما يكون عليها مديونية بمليونين ريال وما سددت فأفلست الشركة فإنما يلزمها ما يُقابل رأس مالها فقط، فتسدد له مليوناً، والمليون الثاني لا يلزمها أدائه، وإنما يُعد الدائن قد أسقط حقه في المطالبة بما زاد على رأس المال عند التعاقد مع هذه الشركة وهو يعلم أنها شركة ذات مسؤولية محدودة، ولذلك يُقال بأن على المتعاملين أن يفقهوا مثل هذه الأحكام المتعلقة بالشركات وبغيرها من أنواع التعاملات، لأن هذا يترتب عليه أيضاً آثارٌ فقهيةٌ وتطبيقيةٌ منها هذا الأثر الكبير ولكن إذا قررنا بأن المسؤولية غير محدودة معناه إذا كان على الشركة التزاماتٌ وأحد الشركاء يملك وفاء هذه الالتزامات ولو لم تكن في الشركة، يملك أملاًكاً أخرى فإنه عندئذٍ تتجاوز تلك المطالبات مديونات هذه الشركة إلى أملاك الملاك أنفسهم خارج الشركة

شركة
المساهمة

الشركة المساهمة هي الشركة التي ينقسم رأس مالها إلى أجزاءٍ متساويةٍ، وهي أسهمٌ قابلةٌ للتداول ذات قيمةٍ محددةٍ، مثلاً السهم قيمته عشرة ريالاتٍ، وتجد أن الشركة فيها مثلاً مليون سهمًا، فهي عشرة مليون أو أكثر من ذلك وهذا الغالب في مثل الشركات المساهمة، فمن الصعب أن يُقال: يمكن للمتعاملين مع هذه الشركات مطالبتها في جميع أموالها وتخيل إنه يطرق عليهم الباب ويقال الآن الشركة عليها خسارةٌ، ورأس المال لا يفي إلا بعشرة في المائة، ولذلك سيتم بيع سيارتك، وبيتك، ومزرعتك، لأجل الوفاء، والمساهم ما عنده دخل لا سيما وأنه ليس له علاقةٌ بالإدارة، ولا غير ذلك، هذا سياتر على أن الناس يحجمون عن المساهمة في الشركات الصناعية والتجارية والاقتصادية، التي تقوم عليها حاجات الناس الأساسية.

باب المساقاة والمزارعة

تجوز المساقاة في كل شجر له ثمر بجزء من ثمره مشاع معلوم. والمزارعة في الأرض بجزء من زرعها، سواء كان البذر منهما أو من أحدهما لقول ابن عمر: عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من زرع وثمر وفي لفظ: على أن يعمروها من أموالهم وعلى العامل ما جرت العادة بعمله، ولو دفع إلى رجل دابة يعمل عليها وما حصل بينهما جاز على قياس ذلك.

يذكر الفقهاء المساقاة والمزارعة بعد الشركة لأنها نوعٌ من أنواع الشركات

فهي اشتراكٌ في جزءٍ من الثمرة والزرع، هذا الذي يسقي فتقول لك جزءٌ من الثمرة أو الزرع، النصف الربع الثلث، جزءٌ شائعٌ شيخ الإسلام لما جاء إلى المساقاة والمزارعة قال "هي أحل من الإجارة، لأن الإجارة على عوضٍ معينٍ، وهذا العوض لا يتحقق معه من الاشتراك العادل كما هو الحال في المساقاة والمزارعة، وسائر أنواع المشاركات" فالمشاركات يقل فيها الغرر، ذلك أنها تقوم على ربحٍ عادلٍ معلومٍ بين الطرفين، بخلاف سائر المعاوضات، فهي كما ذكرنا تقوم على جزءٍ معينٍ، وإن كان هذا لا يثبت فيها حكم الغرر الذي يترتب عليه الضرر والمنع عندئذٍ من الشارع. ولكن الغرر الموجود في المعاوضات إن وجد، غرراً لا يؤثر في الحكم، فإنه لا يكاد يخلو، أو بعبارةٍ أخرى كثيراً من البيوع لا تسلم من الغرر

شرعاً: هي دفع شجر لمن يسقيه ويعمل عليه بجزء معلوم من ثمره، كالنخل، وشجر الرمان، والعنب، ونحو ذلك. لا يزرعها هي مزروعة وإنما يقوم بسقيها وأجره ليس مالاً وإنما الأجر هو ما ينشأ عن هذا السقي من ثمر، وهذا الأجر ليس معيئاً، وإنما هو جزء شائع

وذلك لكون الجواز والحل هو الأصل ولم يثبت دليل المنع فيها، وما جاء من دليل فإنه إما لم يثبت، وإما محمول على الصورة الممنوعة (إذا كان الجزء من الثمر المعاوض عليه عند سقاية هذا الشجر معيئاً لا مشاعاً)، وإما أن يكون منسوخاً، وإن كان النسخ يحتاج إلى إثبات المتقدم من المتأخر، وإما أن يكون النهي للكره لا للتحريم

ذهب جماهير الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم إلى جواز المساقاة لعدم الأدلة التي جاءت بذلك

حكم المساقاة

ما جاء عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر، بشطرنج ما يخرج منها من ثمر أو زرع والمعاملة، وإن كانت مع الكفار، إلا أنها وقعت في بلاد إسلام، فيشملها الحكم الذي يتقرر بين المسلمين أنفسهم، فضلاً عن أن الأصل في التعامل مع الكافر أن يكون وفق الضوابط الشرعية

الدليل

وجاء أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أن معاذ عامل أهل اليمن

استدللاً بأحاديث المنع، ولما قد يرد فيها من الغرر

وخالف في مشروعيتها أبو حنيفة

المتعاقدان (العامل، وصاحب العمل)، والمحل المتعاقد عليه (الشجر والثمر) والصيغة. وهي كل ما يؤدي إلى الرضا

أركان المساقاة

الشروط المعتبرة في العقود

فلا تصح من صغير، ولا تصح أيضاً من غير العاقل ونحو ذلك

أهلية المتعاقدين

فما تكون فيها جهالة، كما في الثمر نفسه، يكون معلوم المقدار، ومشاعاً فما يكون محدداً بأن يقال والله أنا لي الثمر الذي ينشأ الماذاينات يراد بها مجاري الماء، وحافات الجداول، وهذه عادة تكون أجود؛ لأنها قريبة من الماء، وهذا يلحق الضرر بالشريك الآخر وإنما مما ينشأ من الأرض التي يسقى شجرها كله لما جاء في حديث رافع بن خديج -رضي الله تعالى عنه- قال: كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على الماذاينات، وأقبال الجداول، وشيء من الزرع، فيهلك هذا، ويسلم هذا، ولم يكن للناس كراء إلا هذا، لذلك زجر عنه

أن تكون الحصة المشاعة معلومة المقدار

شروط مختصة به

فإذا منع، فإن المساقاة عندئذ لا تتحقق صورتها

أن يُخلّى بين الساقى والعمل بحيث يعمل ويستطيع أن يسقي

فبعض الشجر لا يفيد معه السقي في نشوء الثمر

صلاحية الشجر للسقي

فما ينفرد به أحدهما دون الآخر، ما يقول العامل: أنا سأسقي، ولي الثمر كله، أو يقول صاحب العمل: اسق هذا الشجر، ولي الثمر كله، ولك الأجرة، نقول: خرجت هنا عن أن تكون مساقاةً إلى أن تكون إجارةً، ولها أحكام الإجارة عندئذ.

أن يكون الخارج لهما

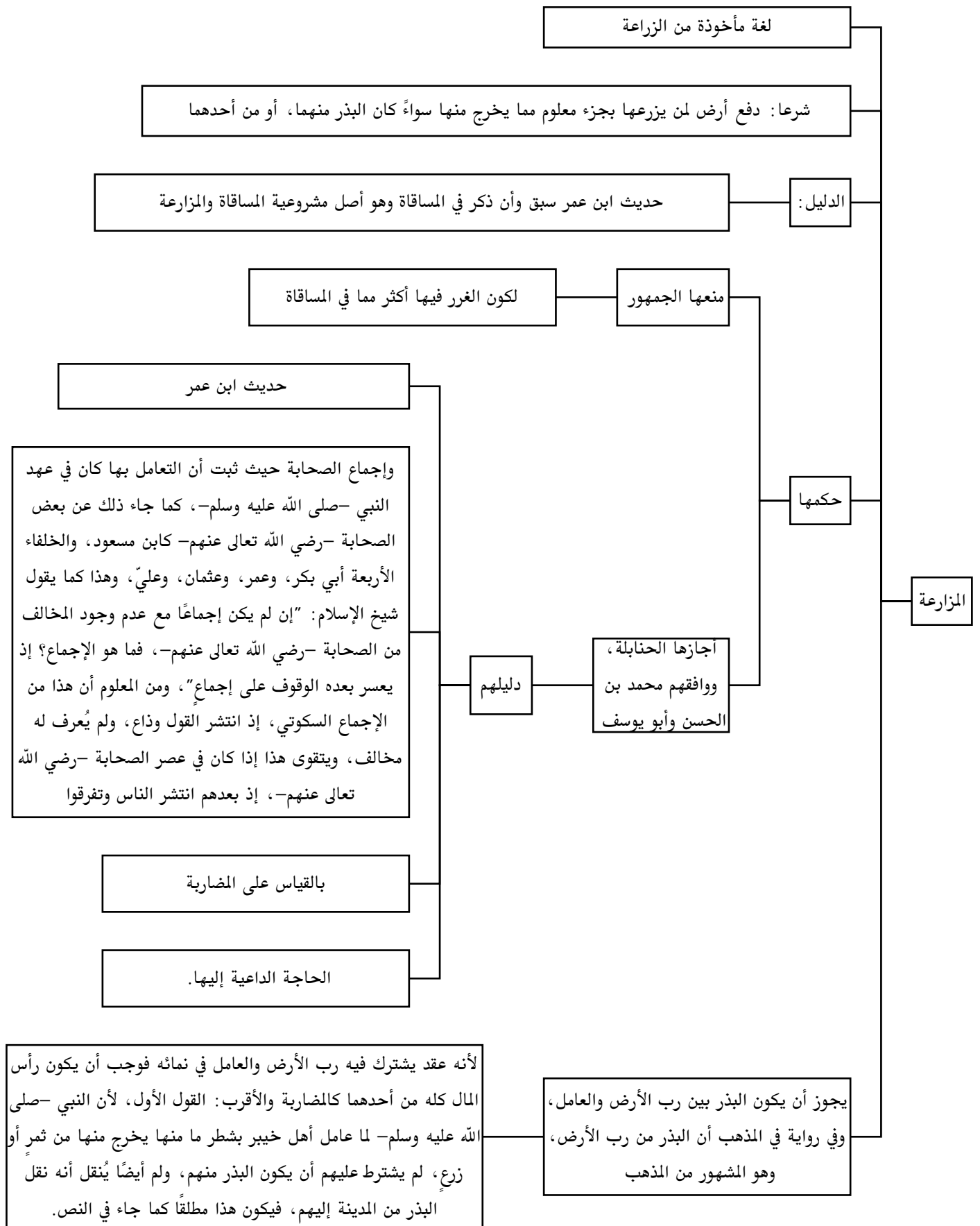
جائزة، قياساً على المضاربة، حيث إنها تشبهها

عند الحنابلة

لازمة، ولا يمكن أحد منهما من الفسخ إلا برضا الآخر، ولا بد لها من مدة معلومة

جمهور أهل العلم

عقد لازم أم جائز؟



كالحرث والسقي والزرع وكل ما فيه صلاح الثمر كما جرت به العادة، فإن اشترط أحدهما شيئاً جاز ذلك، لكن يعتبر أن يكون ما يلزم كل واحد منهما من العمل معلوماً والشرط ظاهراً لا غرر فيه مثل لو أعطاه سيارة وقال له: اعمل عليها، ولك عندئذٍ نصيب مقدّر مما ينشأ عن هذا العقد، فهذا نوعٌ من الشركة، يسمى المؤاجرة، وليس مساقاةً ولا مزارعةً، وليس أيضاً شركةً من الشركات المتقدمة، فشركة الأبدان مثلاً: إنما يكتسبان بأبدانهما، والإجارة: يكتسب أحدهما بمال الآخر فيكون العمل بنصيب مقدّر ثابتٍ وله جزءٌ معينٌ منه، فتقول له: قد هذه السيارة، ولك مثلاً ألف ريال، لكن تقوم أنت بالتكسب على هذه السيارة، والقيام بعمل مثلاً القيادة فيها، وإيصال الناس بأجرة، والمؤاجرة: كما لو كان المال من أحدهما، ما ينشأ عندئذٍ من عمل هذا العامل في هذا المال، يكون له نصيبٌ مقدّرٌ منه، أن يقول له لك الربع أو النصف أو الثلث من الربح

وعلى العامل ما
جرت العادة بعمله

وفي هذه الحالة يقيم من يقيم مقامه

بعجز العامل عن العمل

فإن كان العقد كما ذكرناه جائزاً، فيكون عندئذٍ للمالك الفسخ بخلاف من قال باللزوم، فحكمه أن يستأجر عندئذٍ القاضي من يعمل عمله

بهرب العامل عن العمل

وهذا على القول بالجواز، فينفسخ العقد، أما على القول باللزوم، فينتقل للورثة

بموت كل واحدٍ منهما

فهذا جائزٌ في كل عقدٍ لازمٍ، وينتهي عندئذٍ فيه العقد.

لو اتفقوا على إنهاؤها برضاهم

خلافًا لأكثر الفقهاء، بناءً على ما قرره شيخ الإسلام من أن هذا هو الأعدل؛ لأن أجره المثل أحياناً قد تأتي على الربح كله، فيذهب على الآخر النصيب، أما إذا كان المقصود نصيب المثل، فهو من أعدل ما يكون ويقدر هذا بالمعروف.

العامل يستحق نصيب المثل وهو ما
جرت العادة في مثله، لا أجره المثل

إذا فسدت المساقاة
أو المزارعة

ينتهي العقد

المزارعة